بها على غير المدخول بها ولا يجوز القياس مع وجود النص فان قيل النص في
امتناعه صلى الله عليه وسلم حاضر به قلنا دعوى التخصيص بغير دليل مردود
بدليل حديث ام سلمة رضي الله تعالى عنها الذي قدمنه في قبيل الصائم فان
قيل محمول على الاستحباب قلنا خلاف الظاهر بدليل قوله تعالى وليطلقا
سراحا بالمعروف حقا على المتقين وقوله جل جلاله لا اكراه في الدين قد تبين
الرشد من الغي هذه الاية وما شابهها من ايات الصفح والاعراض عن المشركين
منسوخات باية السيف بالاتفاق واية السيف مثل قوله تعالى اقتلوا
المشركين حيث وجدتموهم وقوله جل جلاله يا ايها الذين امنوا انفقوا من
طيبات ما كسبتم ومما اخرجنا لكم من الارض الاية يمسك الحنفية بهذه الاية
في وجوب الزكوة في عروض التجارة خلافا لداود وحرم الله سبحانه الانفاق من
الخبيث فروى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لونين من التمر الجعرور
ولون الحشف قال الراوي وكان الناس يتهمون بشر تمارهم فيخرجونها في الصدقة
فنهوا عن لونين من التمر ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولما امرنا الله سبحانه
بالانفاق من طيبات ما كسبنا ونهانا عن تيمم الخبيث استدللنا بهذا
على ان كل خبيث ومعيب لم يرض قوم ان اوغيره لا يجوز انفاقه الا ان يكون
جميع المال المزكى خبيثا او معيبا فانا ننفق منه لانا لم نتيمم الخبيث للنفقة
وان كان المال طيبا وخبيثا فلا يجوز لنا ان ننفق الا من الطيب لامر الله سبحانه
بالانفاق منه لكن يجب مراعاة العدل والقسط وتفصيل مذكور في كتب الفقه
وقوله جل جلاله ان تبدوا الصدقات فنعما هي الاية فضل الله سبحانه في هذه
الاية الاخفاء في الصدقة على الابداء وفي كل خير وهذا في صدقة التطوع واما صدقة
الفرض فاظهارها افضل من اخفائها وفيها دليل على جواز الصدقة على الاغنياء
وذلك حاجز في التطوع وجوب الله سبحانه في تلو هذه الاية الصدقة على الكافر
وذلك حاجز في التطوع واما الفرض فلا يجوز صرفه الى كافر لقوله صلى الله عليه وسلم
امرت ان اخذ الزكوة من اغنيائكم واردها في فقرائكم وقوله جل جلاله الذين
يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس الاية اقول اجمل
الله سبحانه البيع لعباده وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم آشيا من البيع انها
لا تجوز فنهى عن بيع وشرط وعن بيع حبل الحبلة وعن بيع الملامسة والمنابذة وعن
بيع الغرر وغير ذلك وسيأتي الكلام على البيع في سورة النساء ان شاء الله تعالى
والربا في اللغة هو الزيادة وهو يقع على ضربين احدهما ربا الجاهلية وسيأتي
ذكره قريبا ان شاء الله تعالى والثاني ربا بينه الشارع صلى الله عليه وسلم وهو

علي ضربين

علي ضربين ايضا احدهما ربا الفضل كبيع الدينار بالدينارين والدرهم
بالدرهمين والثاني ربا النسيئة كبيع دينار تاجز بدينار غائبا فهذا
متفق عليه بين المسلمين واما ربا الفضل فخالف فيه ابن عباس وابن عمر رضي
الله تعالى عنهما وكانا لا يريان بأسا في بيع الدرهم بالدرهمين ناجزا ويروى
عن عروة بن الزبير رضي الله تعالى عنهما واحتج ابن عباس فقال اخبرني اسامة
بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال انما الربا في النسيئة وروى عن ابي
الحوراء عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما انه قال لقيت اثنى بذلك حدثني ابو سعيد
عن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنه فانا اقوله لكم وكذلك رجع ابن عمر رضي الله تعالى
عنهما والذي عليه امر الصحابة وسائر السلف واستقر عليه امر المسلمين تحريم
ربا الفضل لثبوت ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من رواية عمر وابن سعيد
الخدري وعثمان وابي هريرة وابي الدرداء وعبادة بن الصامت وغيرهم رضي الله
عنهم وروى في صحيح مسلم عن ابي الاشعث الصنعاني قال كنا في غزاة علينا
معاوية فاصبنا ذهبا وفضة فامر معاوية رجلا ان يبيعها الناس في اعطياتهم
فسارع الناس فيها فقام عبادة بن الصامت فنهاهم فردوها فاتى الرجل
معاوية فشكاه فقام معاوية خطيبا فقال ما بال رجال يحدثون عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم احاديث قد كنا نشهده فيها ولم نسمعها فقام عبادة فقال
والله لنحدثن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كره معاوية او قال
صلى الله عليه وسلم لا نبالي ان لا نصحب معاوية في جنده هذه الليلة او كلمة
نحوها ثم فارقه فلا يجوز عندنا بيع الذهب بالذهب ولا الفضة بالفضة ولا البر بالبر ولا
الشعير بالشعير ولا التمر بالتمر ولا الملح بالملح الا مثلا بمثل سواء بسواء وفي بعض
الروايات يدا بيد عينا بعين وفي بعض رواياته فمن زاد او استزاد فقد اربا
وفي بعض رواياته فان اختلفت هذه الاوصاف فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدا
بيد فنص في حديث عبادة رضي الله تعالى عنه على ستة اعيان محرم فيها النساء
محرما مطلقا وحرم فيها التفاضل اذا اتفق الجنسان واحله اذا اختلف الجنسان
وعلى هذا اتفق اهل العلم الا ما حكي عن ابن عليه انه قال اذا اختلف الصنفان
جاز التفاضل والنسيئة ما عدا الذهب والفضة في النسيئة وقد اتفق اهل العلم
على العمل بحديث عبادة الا ما ذهب اليه مالك والليث والاوزاعي وبعض علماء
المدينة والشام ان البر والشعير جنس واحد فلا يجوز فيها التفاضل واختلف اهل
المدينة في بعض رواياته حديث عبادة فبيعوا الذهب بالفضة كيف شئتم
والبر بالشعير كيف شئتم وصححها الترمذي ثم اختلف اهل العلم فمنهم من قصر
تحريم الربا على الفضل والنسيئة ومنهم من الحق بهما غيرهما
فمما اتفق الجنسان حرم الفضل والنسيئة ومهما اختلف الجنسان حرم النسيئة وجاز

Copyright Cambridge University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)